التقرير السنوي للأداء
لسنة 2021

الخاص بمهمة الاقتصاد
والتخطيط

الفـــــهـــــــــــــــــرس

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2021

1- ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمة
2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2021

1- نتائج أداء البرامج
2- نتائج تنفيذ ميزانية البرامج

المحور الأول تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2021

1- ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة :

تتضمن مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2021 ، 04 برامج عملياتية وهي على التوالي :

- التوازنات الجملية والإحصاء
- دعم التنمية القطاعية والجهوية
- التعاون الدولي
- تنمية الاستثمار

هذا إلى جانب برنامج القيادة والمساندة ويتفرع عن كل برنامج برنامج فرعي وحيد.

تم ضبط 19 نشاطا و 17هدفا و 31 مؤشر قيس الأداء ويساهم في تحقيقها 10 فاعلين عموميين

توفقت وزارة الاقتصاد والتخطيط خلال سنة 2021 في تحقيق أهم الأهداف الاستراتيجية المعلنة رغم حدة الضغوطات والرهانات المطروحة على المستويين الداخلي والخارجي في ظل تواصل الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا وحدة وسرعة التغيرات حتمت المزيد من التعمق في رسم مضامين السياسات والبرامج والمشاريع وإحكام ترابطها وتكاملها وتناسقها.

من هذا المنطلق توخت الوزارة عند إعداد ميزانية 2021 تمشيا يأخذ بعين الاعتبار ضرورة الالتزام بتحقيق الأولويات الوطنية طبقا للمهام الموكلة اليها:

- تطوير المنظومة الإحصائية الوطنية لجعلها قادرة على توفير المعلومة الاقتصادية والاجتماعية الموثوقة وطنيا وجهويا وبالجودة والسرعة المطلوبتين.
- دعم التنمية الجهوية والحد من التفاوت الجهوي.
- دعم التعاون الدولي على المستويين المالي والفني.
- دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

وتجسيدا لهذه المحاور عملت الوزارة خلال سنة 2021 على **تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية،** فقد بلغ عدد الوثائق المنتجة من قبل الوحدات التشغيلية 10 وثائق في هذه سنة، ما يمثل نسبة انجاز تفوق 100% مقارنة بالأهداف المرسومة في إطار المشروع السنوي للأداء ويعود ذلك إلى كثافة الأشغال المرتبطة بتحليل الظرف الاقتصادي واعداد برنامج الإجراءات العاجلة لتنشيط الاقتصاد وكذلك الانطلاق في اعداد برنامج دعم مالي جديد مع صندوق النقد الدولي.

أما بخصوص **النجاعة في دعم القرار العمومي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي** فقد أنجز المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية 37 مذكرة وتقريرا ودراسة من مجموع

الأنشطة المبرمجة لسنة 2021 ما يمثل نسبة انجاز ب 185 %. ويفسر هذا النسق بكثافة العمل البحثي في إطار المساعدة على اعداد وتقييم مخطط التنمية والإصلاحات الهيكلية والسياسات العمومية بصفة عامة.

ومن حيث تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي وتطوير جودة المعطيات الاحصائية المنتجة فقد أنجز المعهد الوطني للإحصاء مسوحات وعمليات إحصائية بنسبة 86%مقارنة بالتقديرات، كما تم تسجيل إصدارات بنسبة انجاز تقدر بـــ 50 % بالنسبة لـــما تمت برمجته في سنة 2021 وذلك خاصة بسبب التراجع النسبي لوتيرة العمل الميداني في ظل تواصل جائحة كورونا وعدم تجاوب المستجوبين بالمستوى المطلوب.

وكمساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص تم إنجاز 82 %من حيث عدد مواطن الشغل المبرمجة والمحدثة ضمن البرامج الخصوصية للتنمية (برنامج التنمية المندمجة للمندوبية العامة للتنمية الجهوية) بالإضافة إلى تمويل 2210 مشروعا خاصا من جملة 3000 مبرمجة سنة 2021 في إطار اعتماد الانطلاق وبالتالي تم تحقيق نسبة 74% .

أما من حيث دعم التعاون المالي، مثّلت التعهدات المالية التي تم تعبئتها سنة 2021 حوالي 43% من التقديرات، لتبلغ 2824 م.د مقابل تقديرات بـ 6433 م.د ويعود ذلك أساسا إلى الظروف التي مرتّ بها البلاد عموما والإجراءات التي تم اتخاذها قصد الحدّ من المديونية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تمويلات خارجية نظرا للتخفيضات المتواترة للترقيم السيادي لتونس والتي حالت دون تعبئة التمويلات الخارجية بالقدر المطلوب، في ظل التأخر في التوصل إلى اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي كما تم تحقيق حجم السحوبات بنسبة 94 %.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية المهمة

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	71 910	69 003	- 2 907	96.0%
	اعتمادات الدفع	71 910	69 003	- 2 907	96.0%

نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	13 817	13 024	- 793	94.3%
	اعتمادات الدفع	13 817	12 905	- 912	93.4%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	758 723	595 452	-163 271	78.5%
	اعتمادات الدفع	758 723	595 452	-163 271	78.5%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	330	231	-99	69.9%
	اعتمادات الدفع	330	230	-100	69.6%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	45 520	45 373	-147	99.7%
	اعتمادات الدفع	45 520	46 365	845	101.9%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**890 300**	**723 083**	**-167 217**	**81.2%**
	اعتمادات الدفع	**890 300**	**723 955**	**-166 345**	**81.3%**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.**

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		تقديرات 2021 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات نسبة الإنجاز% (1) /(2)
التوازنات الجملية والإحصاء	اعتمادات التعهد	44 844	44 836	- 8	100.0%
	اعتمادات الدفع	44 844	44 836	- 8	100.0%
التنمية القطاعية والجهوية	اعتمادات التعهد	690 699	599 939	-90 760	86.9%
	اعتمادات الدفع	690 699	599 939	-90 760	86.9%

التعاون الدولي	اعتمادات التعهد	53 965	52 646	-1 319	97.6%
	اعتمادات الدفع	53 965	53 638	-327	99.4%
الإحاطة بالإستثمار	اعتمادات التعهد	89 699	15 082	-74 617	16.8%
	اعتمادات الدفع	89 699	15 082	-74 617	16.8%
القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	11 093	10 580	-513	95.4%
	اعتمادات الدفع	11 093	10 460	-633	94.3%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**890 300**	**723 083**	**-167 217**	**81.2%**
	اعتمادات الدفع	**890 300**	**723 955**	**-166 345**	**81.3%**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.**

بلغت جملة الاعتمادات المخصصة لمهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2021 ما قدره 890,300 مليون دينارا. هذا وتجدر الإشارة أنه طرأت بعض التغييرات الطفيفة على التوزيع الأولي للميزانية من خلال التحويلات بين البرامج من جهة وداخل البرنامج من جهة أخرى دون أثر يذكر على مبلغ ميزانية البرنامج.

تم خلال سنة 2021 استهلاك اعتمادات في حدود 723,083 مليون دينارا أي بنسبة 81% وبالتالي فان جملة بقايا الاعتمادات الغير منجزة تقدربـ 167,217 مليون دينارا متأتية أساسا من:

- عدم استهلاك الاعتمادات المخصصة لبرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية حيث سجل هذا البرنامج اعتمادات غير منجزة تقدر بـ 90 مليون دينارا والتي تتعلق بالمشاريع والبرامج التابعة لبرنامجي التنمية الجهوية والتنمية المندمجة نظرا للظرف السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تمر به البلاد.
- اعتمادات غير منجزة تقدر بحولي 74 مليون دينارا مرسمة لفائدة برنامج الإحاطة بالإستثمار بعنوان التدخلات لتشجيع الاستثمار (تدخلات الصندوق التونسي للإستثمار) لصعوبات إجرائية حيث كان نسق الإنجازات ضعيفا ولم يتجاوز 5.5%.

المحور الثاني: الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2021

البرنامج: التوازنات الجملية والإحصاء

رئيس البرنامج: علية بالشيخ

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 2020

1- نتائج أداء البرنامج:

يندرج برنامج التوازنات الجملية والإحصاء ضمن المهام الأساسية لمهمة الاقتصاد والتخطيط حيث يعنى البرنامج بجانب هام من مشمولات الوزارة باعتبار دورها الأفقي في انتاج الإحصائيات الوطنية وضبط التقديرات ورسم التوازنات الجملية والمساهمة فيضبط الإصلاحات الهيكلية وتحسين القدرة التنافسية ضمن الميزان الاقتصادي السنوي ومخطط التنمية.

وقد تم ضبط استراتيجية البرنامج بناء على ضرورة التقيد بالمهمة سالفة الذكر وكذلك على ضوء التوجهات العامة للسياسات التنموية والأهداف المعلن عنها ضمن برنامج الحكومة. ويساهم كل من المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية بصفة فعالة وأساسية في السياسات العمومية المتعلقة بالإنتاج الإحصائي والتفكير الاستراتيجي والاستشراف.

وتتمثل استراتيجية البرنامج في تكثيف الدراسات والبحوث والتحاليل الاقتصادية والمالية من أجل خلق قيمة مضافة عالية لدعم نجاعة القرار في المجال الاقتصادي والاجتماعي وكذلك اعتماد نموذج الجودة في مجال انتاج ونشر الاحصائيات الوطنية.

ويتضمن برنامج التوازنات الجملية والاحصاء برنامج فرعي وفاعلين عموميين:

- البرنامج الفرعي: التقديرات والسياسات الاقتصادية والمالية والذي يضم الإدارة العامة للتقديرات والإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي.
- الفاعلين العموميين: المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

الهدف الاستراتيجي 1.1: تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بضرورة الارتقاء بمستوى التفكير الاستراتيجي والاستشراف من أجل ملائمة السياسات الاقتصادية مع متغيرات الواقع والمخاطر المحتملة.

❖ **المؤشر 1.1 .1: عدد الوثائق المنتجة بصفة دورية**

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة2023
عدد	9	7	9	10	%111	10	

بلغ عدد الوثائق المنتجة من قبل الوحدات التشغيلية 10 وثائق في سنة 2021، ما يمثل نسبة انجاز تتجاوز ال 100% مقارنة بالأهداف المرسومة في إطار المشروع السنوي للأداء. ويفسر هذا الفارق بكثافة الأشغال المرتبطة بتحليل الظرف الاقتصادي والانطلاق في اعداد برنامج الإجراءات العاجلة لتنشيط الاقتصاد وكذلك اعداد برنامج دعم مالي جديد مع صندوق النقد الدولي.

ورغم التوفق في تحقيق الأهداف المرسومة فان الأداء الإجمالي للوحدات التشغيلية لا يزال يشكو من عدة نواقص تتمثل أساسا في نقص الموارد البشرية وكذلك عدم توفر أدوات وأنظمة التحليل الفني بالشكل الكافي، وهو ما يتطلب دعم الرصيد من الموارد بالكمية والنوعية المطلوبتين

الهدف الاستراتيجي 2.1. النجاعة في دعم القرار العمومي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بضرورة الارتقاء بمستوى التفكير الاستراتيجي والاستشراف من أجل مساندة القرار العمومي استجابة لمقتضيات الظرف والتحديات الهيكلية المطروحة.

❖ **المؤشر 1.2.1: نسبة انجاز الدراسات المبرمجة**

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2)-(1)	القيمة المستهدفة	السنة2023
عدد	23	20	20	37	%185	22	

أنجز المعهد 37 مذكرة وتقريرا ودراسة من مجموع الأنشطة المبرمجة لسنة 2021 ما يمثل نسبة انجاز ب 185 %. ويفسر هذا النسق بكثافة العمل البحثي في إطار المساعدة على اعداد وتقييم مخطط التنمية والإصلاحات الهيكلية. وتم بالتوازي مواصلة العمل على تطوير أنموذج "GEMMES" لتقييم انعكاس التغيرات المناخية على الوضع الاقتصادي الكلي في تونس (مشروع ممول من الوكالة الفرنسية للتنمية). وإعداد وتطوير نموذج حول تقييم انعكاسات الإصلاحات في تونس Tunisia Reform Impact Model (مشروع ممول من الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي في مجال التنمية USAID).

ورغم الصيغة الخصوصية لسنة 2021 والتي شهدت إقرار فترات للحجر الصحي، عمل المعهد على تيسير تواصل العمل البحثي عن بعد وتذليل العقبات المتعلقة بالمعطيات الإحصائية.

❖ **المؤشر 2.2.1.: النفاذ الى موقع المعهد**

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021	القيمة المستهدفة (*)	السنة2023
عدد	15800	16000	17000	23360	%137	19000	

سجل عدد الزيارات لموقعي واب المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية ارتفاعا بنسبة 137 % مقارنة بالتقديرات الأولية. ويستند هذا التطور الهام بالأساس الى تفعيل موقع Tunisia Competitiveness الخاص بالمتابعة والنشر الحيني لمؤشرات التنافسية الذي انطلق فعليا في سنة 2021.

❖ **المؤشر 3.2.1.: التكوين وتنمية الكفاءات**

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021	القيمة المستهدفة (*)	السنة2023
معدل أيام النشاط	13.5	10	10	10	%100	10	

تم خلال سنة 2021 تطبيق البرنامج المتعلق بالتكوين وتنمية الكفاءات حول عدة مواضيع من أهمها اعداد المسوحات (مناخ الأعمال، اقتصاد المعرفة، ...) وتطوير الآليات والنماذج الاقتصادية. وقد تم انجاز معظم مكونات برنامج التكوين عبر تقنيات التواصل عن بعد.

وتتل أهم الصعوبات المطروحة في مجال التكوين وتنمية الكفاءات في عدم ملاءمة الحاجيات مع الإمكانات المتوفرة من حيث الحيز الزمني للمتاو الميزانيات المرصودة. ولتجاوز هذا الاشكال يتوجب العمل على مزيد احكام البرمجة وتدقيق الأولويات كذلك البحث عن فرص إضافية للدعم الفني في اطار التعاون الدولي.

الهدف الاستراتيجي 3.1.: تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بتطوير المنظومة الإحصائية الوطنية عبر إرساء اليات وموارد بشرية وتقنية ومؤسساتية صلبة وقادرة على رفع كل الرهانات في الميدان الاحصائي.

❖ **المؤشر 1.3.1: انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة**

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	**90**	**89**	**100**	**86.8**	**86.8**	**100**	**2023**

واجه المعهد الوطني للإحصاء خلال السنة الماضية العديد من الإشكاليات عند إنجازه للمسوحات المبرمجة مما أدى الى تراجع نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة لتبلغ 86% مقارنة ب100% مقدرة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021.

وتتمثل أهمها في صعوبة العمل الميداني خاصة في ظل ضعف الثقافة الإحصائية حيث أضحى التعامل مع الأسر والمؤسسات صعبا بالنظر إلى رفضها التفاعل إيجابا مع أعوان الميدان. كما يشكو المعهد من النقص الحاد في الموارد البشرية في بعض الاختصاصات مما يشكل عائقا أمام إنجاز بعض المسوح.

وتستدعي هذه الوضعية تكثيف السياسة الاتصالية للمعهد ودعم عمليات التحسيس بأهمية الاحصاء لدى مختلف مصادر البيانات أكانوا أفرادا أو مؤسسات.

الهدف الاستراتيجي 4.1: تطوير جودة المعطيات الاحصائية المنتجة

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بتطوير المنظومة الإحصائية الوطنية من أجل الاتقاء بها الى أفضل الممارسات العالمية والاستجابة بالنوعية اللازمة الى حاجيات مختلف مستعملي الاحصائيات.

❖ **المؤشر1.4.1: احترام روزنامة النشر**

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	55.8	53.3	100	50	50	100	2023

نظرا لتعدد آجال النشر وتنوعها (شهرية، ثلاثية وسنوية) فإن عدد الإصدارات التي يقوم بها المعهد الوطني للإحصاء يحتسب على أساس مجموع الدوريات لكل مؤشر، فقد تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـــ 50 % بالنسبة لـــما تمت برمجته في سنة 2021.

وسيواصل المعهد تجاوز الصعوبات والاشكاليات المسجلة من خلال التنسيق والتشاور مع منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص لإيجاد حلول جذرية بخصوص موافاة المعهد بالمعطيات الضرورية لاحتساب المؤشرات وذلك من خلال ابرام اتفاقيات تقنّن عملية تبادل المعطيات وتوفّر كل السبل التقنية واللوجستية الممكنة لذلك.

وتنحصر أهم الإشكاليات المعترضة لتحقيق الهدف في النقص الحاد في الموارد البشرية مما أثر سلبا على آجال النشر وبالتالي عدم احترام رزنامة النشر.

❖ **المؤشر 2.4.1: الدورات التكوينية المنجزة**

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021	القيمة المستهدفة (*)	السنة
عدد	38	9	60	32	53	67	2023

تراجع عدد الدورات التكوينية التي قام بها المعهد الوطني للإحصاء خلال سنة 2021 حيث بقي معدل الدورات التكوينية تقريبا في الحدود المنجزة في السنوات السابقة باستثناء سنة 2020. لذلك يمكن اعتبار الهدف المقدر لسنة 2021 مبالغا فيه نسبيا ويتجاوز القدرة الفعلية على الإنجاز.

وتستدعي هذه الوضعية العمل على مزيد احكام البرمجة وملائمتها مع الإمكانيات الحقيقية للمعهد وخصوصية تطور الظرف العام للعمل الاحصائي.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة نفقات برنامج التوازنات الجملية والاحصاء المنجزة في سنة 2021مبلغ 44836 ألف دينار مقابل 44844 ألف دينار مقدرة بقانون المالية لنفس السنة، ما يمثل نسبة انجاز جملية ب 100 %.

وتتوزع نفقات برنامج التوازنات الجملية والاحصاء حسب طبيعة النفقة كما يلي:

جدول عدد1
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021 (2)	الإنجازاتمقارنة بالتّقديرات 2021	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (2) - (1)	نسبةالإنجاز % (2)/ (1)
التأجير العمومي	اعتمادات التعهد	30 603	30 695	92	100.3%
	اعتمادات الدفع	30 603	30 695	92	100.3%
وسائل المصالح	اعتمادات التعهد	3 465	3 465	0	100.0%
	اعتمادات الدفع	3 465	3 465	0	100.0%

التدخل العمومي	اعتمادات التعهد	10 776	10 676	- 100	99.1%
	اعتمادات الدفع	10 776	10 676	- 100	99.1%
الإستثمارات المباشرة	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
الجملة	**اعتمادات التعهد**	**44 844**	**44 836**	**-8**	**100.0%**
	اعتمادات الدفع	**44 844**	**44 836**	**-8**	**100.0%**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

وقد تم انجاز مختلف النفقات المرتبطة بالبرنامج في حدود الاعتمادات المرسمة بقانون المالية باستثناء نفقات التأجير التي سجلت زيادة ب 92 ألف دينار عن التقديرات. وتفسر هذه الزيادة الطفيفة نسبيا بالأثر الفعلي لبعض الترقيات الداخلية في الدرجة والانتدابات الخارجية التي تم القيام بها على مستوى المعهد الوطني للإحصاء (15 مهندسا) والذي تجاوز الاقتصاد الذي شهده المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية بعنوان نفقات التأجير بالنظر إلى مغادرة إطارين في إطار التعاون الدولي وانهاء إلحاق موظفين آخرين.

أما الفواضل المسجلة في سنة 2021 على مستوى نفقات التدخلات فهي تفسر أساس بعدم صرف جزء من الاعتمادات المخصصة لفائدة الجمعيات الرياضية بعد تراجع وتيرة نشاطها بسبب جائحة كوفيد وكذلك تأجيل بعض التدخلات بعنوان الاستثمار على مستوى المعهد الوطني للإحصاء الى سنة 2022 لا سيما إنجاز كل من المسح الوطني حول العنف ضدّ المرأة لضعف الموارد المالية والمسح الظرفي حول مؤشر ثقة المستهلك نظرا لمحدودية الموارد البشرية.

وتتوزع نفقات برنامج التوازنات الجملية والاحصاء حسب الأنشطة كما يلي:

جدول عدد2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسبا لأنشطة
(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2021	إنجازات 2021 (2)	الإنجازاتمقارنة بالتّقديرات 2021	
	ق.م التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبةالإنجاز % (2)/ (1)
نشاط عدد 1:رسم بصفة دورية التقديرات الكلية وتحليل السياسات الاقتصادية المتعلقة بمخطط التنمية والميزان الاقتصادي	335	471	136	140.5%
نشاط عدد 2:إنجاز التحاليل والدراسات المتعلقة بتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي	307	273	- 34	89.0%
نشاط عدد 3:إنتاج الإحصائيات الوطنية ونشرها وتحسين جودتها	38 397	38 387	- 10	100.0%

نشاط عدد 4: إنجاز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وتقارير التنافسية	5 805	5 705	- 100	98.3%
المجموع	**44 844**	**44 836**	**- 8**	**%100.0**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

تتميز هيكلة نفقات برنامج التوازنات الجملية والاحصاء بأهمية النشاط المرتبط بإنتاج الاحصائيات الوطنية ونشرها وتحسين جودتها (نشاط عدد 3) والذي يستحوذ على حوالي 85% من اجمالي الاعتمادات المخصصة للبرنامج ،هذا وقد تم انجاز النفقات المرتبطة بهذا النشاط بنسبة 100%، وياتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النشاط عدد 4 والمتعلق بإنجاز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وتقارير التنافسية حيث تمثل الاعتمادات المخصصة لهذا النشاط حولي 13% من جملة الاعتمادات المرسمة للبرنامج وتم استهلاكها بصفة كلية .

برنامج: دعم التنمية القطاعية والجهوية

رئيس البرنامج: السيد بلقاسم عياد

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: سنة 2017

1- نتائج أداء البرنامج:

يرتكز برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية على ضبط التوجهات العامة للاستراتيجية التنموية القطاعية والجهوية وذلك من خلال:

- المساهمة في إعداد وتقييم الاستراتيجيات والسياسات القطاعية والحرص على تناسقها مع الأهداف والأولويات الوطنية،
- بلورة سياسات التنمية الجهوية،
- قيادة إعداد مخططات التنمية القطاعية والجهوية بالتنسيق مع مختلف الهياكل والوزارات والولايات،
- التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين انتقاء المشاريع العمومية المقترح ادراجها بميزانية الدولة،
- متابعة مؤشرات التنمية،
- التنسيق بين مختلف المتدخلين لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 والأجندة الافريقية 2063 وصياغة التقرير الوطني حولهما وعرضهما على الهيئات الدولية،
- التنسيق بين هياكل التنمية الجهوية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية وديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي وديوان تنمية الجنوب) لضمان تكامل التدخلات بمختلف أبعادها.

وإنطلاقا من المهام الموكولة لها تعمل المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية (ديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي وديوان تنمية الجنوب) على مساندة العمل التنموي بالجهات والنهوض بالاستثمار الخاص وذلك عبر:

- ✓ متابعة تنفيذ المخطط الجهوي،
- ✓ المساهمة في تحسين وتطوير محيط الإستثمار بالجهات،
- ✓ جمع وتوفير وتحليل المعلومة الإحصائية ومختلف المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وتحيينها ووضعها على ذمة طالبيها بالقطاعين العام والخاص ومكونات المجتمع المدني.
- ✓ استغلال برامج التعاون الدولي لدفع التنمية بالجهات

الهدف الاستراتيجي 1.2: إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذه

يتمثل الهدف الرئيسي في صياغة رؤية استراتيجية طويلة المدى للتوجهات والأولويات الوطنية في أفق 2035 لتكون إطارا مرجعيا لإعداد المخطط التنموي 2023-2025 والمخططات الموالية وذلك من خلال رصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة التنموية السابقة قياسا بالأهداف المرسومة وأداة لاستقراء النتائج الكمية والنوعية ولتقدير المجهود الضروري لتحقيق ما لم يتحقق من الاهداف وضبط الأهداف التنموية والتوجهات المستقبلية في مجال التنمية للفترة القادمة.

❖ **المؤشر 1.1.2: إعداد الرؤية الاستراتيجية 2035**

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
وثيقة	-	-	1	0	%0	1	2023

وقد تم سنة 2021 اعداد وثيقة أولية للرؤية الاستراتيجية لتونس 2030 ثم 2035 والتي تمثل قاعدة للحوار بين القوى الحية والفاعلة في البلاد واطارا مرجعيا للمخطط التنموي للفترة (2023 – 2025) الذي يحدد الأولويات ويضبط السياسات والبرامج التي تسمح ببلوغ الأهداف المرسومة.

❖ المؤشر 2.1.2: صياغة وثيقة المخطط							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
وثيقة	-	-	1	0	%0	1	2023

رغم الاستعدادات التي قامت بها الوزارة والمتعلقة بإعداد منشور حول انجاز المخطط (الذي تم إصداره) وصياغة دليل حول إعداد تقارير اللجان على المستوى القطاعي والجهوي لم يتم الشروع في انجاز المخطط الخماسي للتنمية (2021-2025) وتقرر قبل نهاية سنة 2021 إعداد مخطط ثلاثي للفترة (2023 – 2025) عوضا عن المخطط الخماسي ويعود ذلك إلى الانعكاسات السلبية الظرفية والهيكلية والاتجاهات الجديدة التي أفرزتها جائحة كورونا والضغوطات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

❖ المؤشر 3.1.2: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
تقرير	1	1	1	1	%100	1	2023

تسعى الوزارة من خلال هذا المؤشر الى متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة بالمخطط التنموي من خلال اعداد تقرير سنوي يضبط نسب إنجاز المشاريع والبرامج والنظر في المشاريع التي تشكو صعوبات في التنفيذ والمشاريع المعطلة من أجل إيجاد حلول ملائمة لرفع الإشكاليات والصعوبات كما يمكن التقرير من تقييم الخطة التنموية بمختلف القطاعات والجهات.

واعتمادا على مؤشر قيس الأداء فإنه تم تحقيق الهدف المرجو وذلك نتيجة الجهود المبذولة من قبل إطارات المهمة حيث تم خلال سنة 2021 إعداد تقرير سنوي حول متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة بالمخطط التنموي (2016 – 2020).

❖ المؤشر 4.1.2: تقرير وطني حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
تقرير	1	-	1	1	%100	1	2023

تولت الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية بصفتها نقطة الاتصال الوطنية التنسيق بين مختلف الفاعلين والشركاء، رغم الظروف الصحية الصعبة، الاشراف على إعداد التقرير الوطني الطوعي حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لسنة 2021 وعرضه على المنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للأمم المتحدة يوم 14 جويلية 2021، حيث تم التركيز على تجاوز مختلف الإشكاليات وتأكيد إرادة بلادنا وعزمها المتواصل على تنفيذ الخطة المستدامة 2030 رغم التداعيات السلبية لجائحة كوفيد 19 على جميع المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى ان تونس احتلت المرتبة 60 على المستوى العالمي والأولى عربيا وافريقيا في مجال التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

كما شهدت سنة 2021 تطوير بوابة وطنية خاصة بأهداف التنمية المستدامة tunisiaodd.tn.

إعداد مخطط ثلاثي للفترة (2023 – 2025) عوضا عن المخطط الخماسي ويعود ذلك إلى الانعكاسات السلبية الظرفية والهيكلية والاتجاهات الجديدة التي أفرزتها جائحة كورونا والضغوطات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تحقيق الهدف المرجو خلال سنة 2021 على الرغم من الإعداد الجيد لتحقيقه وذلك نتيجة لعدم الاستقرار السياسي للبلاد إلى جانب تداعيات جائحة كوفيد 19.

الهدف الاستراتيجي 2.2: التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة

يعتبر هذا الهدف هدفا استراتيجيا لارتباطه الوثيق بالمهام الأساسية الموكولة لمهمة الاقتصاد والتخطيط حيث يمكّن من رفع مردودية الاستثمارات العمومية من خلال حسن انتقاء المشاريع المقترحة من الوزارات القطاعية قبل إدراجها بالميزانية باعتماد درجة قابلية الانطلاق في انجاز المشروع (التقدم في الدراسات والتصفية العقارية).

وفي هذا الإطار، تتولى اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية دراسة ملفات المشاريع المقترح برمجتها وترسيمها بميزانية الدولة أو عرضها على التمويل الخارجي ثم إحالة قائمة المشاريع التي حظيت بالموافقة إلى رئاسة الحكومة للمصادقة عليها ثم إلى وزارة المالية لإدراجها بميزانية الدولة حسب الإمكانيات المالية المتاحة.

❖ **المؤشر 1.2.2: إعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية**

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
قائمة	1	1	1	1	%100	1	2023

سجل مؤشر قيس الأداء الخاص بهذا الهدف إنجاز قائمة في المشاريع بالنسبة لسنة 2021 حيث تم خلال سنة 2021 إعداد قائمة في المشاريع العمومية حسب القطاعات لإدراجها بميزانية الدولة لسنة 2022 والتي حظيت بموافقة اللجنة المذكورة أعلاه.

الهدف الاستراتيجي 3.2: المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص

يتناغم هذا الهدف الاستراتيجي مع محور رؤية مهمة الاقتصاد والتخطيط من خلال برمجة مشاريع تهدف لتحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص بالجهات وذلك من خلال فتح الاعتمادات لفائدة المجالس الجهوية وبعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل (البرامج الخصوصية للتنمية). كما يساهم في مساندة الاستثمار القطاعي والجهوي من خلال تقديم المساعدة الفنية لمختلف المتدخلين العموميين والخواص على المستوى الوطني والجهوي بما يساهم في تنشيط التنمية والحركية الاقتصادية.

شهدت سنة 2021 بالاعتماد على مختلف مؤشرات قيس أداء هذا الهدف تحقيق نتائج هامة.

❖ **المؤشر 1.3.2: إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية**

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
تقرير	1	1	1	1	%100	1	2023

دأبت الوزارة على إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية حسب الجهات وتطورها والذي يعتبر وثيقة مرجعية يتم اعتمادها من قبل كل المتدخلين.

❖ **المؤشر 2.3.2: عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن البرامج الخصوصية للتنمية**

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد مواطن الشغل	4888	5312	9616	7885	%82	8500	2023

يتمثل المؤشر في احتساب عدد مواطن الشغل المحدثة عن طريق بعث المشاريع الفردية وإنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة ضمن برامج التنمية الجهوية (برنامج التنمية المندمجة والبرنامج الجهوي للتنمية: موارد الرزق واعتماد الانطلاق).

يلاحظ تطورا في عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن البرامج الخصوصية للتنمية خلال السنوات الأخيرة وقد تم انجاز 82 % من التقديرات ويعود ذلك إلى تأخر الانطلاق الفعلي في إنجاز القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة وهو ما أدى إلى تحقيق نسبة 52 % من التقديرات المتوقعة ضمن البرنامج وهو ما أثر على النسبة العامة المتوقعة لتبلغ 82%.

❖ **المؤشر 3.3.2: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق**

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد المشاريع	2400	2015	3000	2210	%74	2700	2023

يتمثل المؤشر في عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق. وقد تم سنة 2021 تمويل 2210 مشروعا خاصا وبالتالي تم تحقيق نسبة 74% ويعود ذلك للتداعيات السلبية لتفشي فيروس كوفيد 19.

❖ **المؤشر 4.3.2: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها**

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد المشاريع	452	446	670	731	%109	850	2023

يتمثل المؤشر في الإحاطة الفنية التي تسديها دواوين التنمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية لفائدة المستثمرين الخواص من خلال إعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية ومرافقة الباعثين. وقد تم سنة 2021 انجاز 731 دراسة أي ما يمثل نسبة 109% من التقديرات. تفسر النتائج المحققة بتكفل دواوين التنمية بإعداد دراسات الجدوى ومرافقة الباعثين في مسار الإنجاز تنفيذا للقرارات الحكومية المتعلقة بتشجيع الباعثين للانتصاب لحسابهم الخاص

❖ **التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:**

تم سنة 2021 اعداد وثيقة أولية للرؤية الاستراتيجية لتونس 2030 ثم 2035 وستمثل هذه الوثيقة قاعدة للحوار بين القوى الحية والفاعلة في البلاد واطارا مرجعيا للمخطط التنموي للفترة (2023 – 2025) الذي يحدد الأولويات ويضبط السياسات والبرامج التي تسمح ببلوغ الأهداف المرسومة.

ونظرا للانعكاسات السلبية الظرفية والهيكلية التي أفرزتها جائحة كورونا والضغوطات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقد تقرر إعداد مخطط ثلاثي للفترة (2023 – 2025) عوضا عن المخطط الخماسي وقد تم سنة 2022 إعداد التقارير القطاعية والجهوية للمخطط.

كما سيتم العمل خلال الفترة القادمة على:

- تفعيل المرسوم عدد 62 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلق بتحسين نجاعة المشاريع العمومية والخاصة لتجاوز الإشكاليات المتعلقة بتأخر الإنجاز وتعطل المشاريع.

- إدراج تحسينات على مستوى نشرية ولاية في ارقام بإدراج خرائط توضيحية للمؤشرات والاحصائيات لمزيد تسهيل قراءتها مع ادراج مؤشرات واحصائيات جديدة تتعلق بالجانب الاجتماعي. بالإضافة إلى مواصلة المجهود لتحسين آجال إنهاء الإعداد مع العمل على تفعيل منظومات المؤشرات الجهوية لتمكين هياكل التنمية من آليات مسك وإدارة مؤشرات التنموية بالجهة وتطوير الجانب التحليلي لجملة المعطيات المتوفرة.
- تطوير عدد ونوعية الدراسات القطاعية والإستراتيجية ودراسات الجدوى.
- تكثيف وتطوير آليات التسويق والترويج للمجال الإقليمي بدعم الموارد البشرية المختصة والإمكانيات اللوجستية والعمل على إبرام عقود أهداف مع الجماعات المحلية والمجالس الجهوية لدعم هذا التمشي.

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت إنجازات البرنامج عدد 2 لمهمة الاقتصاد والتخطيط 599939 ألف دينار بفارق 90760 ألف دينار عن الميزانية التي تم رصدها وبذلك تقدر نسبة انجاز ميزانية 87 %.

يهم الفارق اعتمادات غير مصروفة موزعة بين نفقات التأجير (بفارق يقدر بـ 611 ألف دينار) ونفقات التدخلات (بفارق يقدر بـ 90149 ألف دينار).

وتختلف نسبة الإنجاز حسب طبيعة النفقة إذ بلغت 96.8% بالنسبة لنفقات التأجير و100 % بالنسبة لنفقات التسيير في حين سجلت نفقات التدخلات أضعف نسبة 86.5 % والتي أثرت على النسبة العامة للإنجاز نظرا لأنها تمثل النفقة الأهم للبرنامج (670009 أد/ 690699 أد).

جدول عدد1
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	19 340	18 729	- 611	96.8
	اعتمادات الدفع	19 340	18 729	- 611	96.8
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1 350	1 350	0	100
	اعتمادات الدفع	1 350	1 350	0	100
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	670 009	579 860	- 90 149	86.5
	اعتمادات الدفع	670 009	579 860	- 90 149	86.5
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**690 699**	**599 939**	**- 90 760**	**86.9**
	اعتمادات الدفع	**690 699**	**599 939**	**- 90 760**	**86.9**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسبا لأنشطة
(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2021	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
	ق. م أصلي أو تكميلي (1)		المبلغ (2) - (1)	
نشاط عدد 1: إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	460	427	- 33	92.8
نشاط عدد 2: متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج العمومية	561	0	- 561	0
نشاط عدد 3: إدارة وتقييم الاستثمارات العمومية	641	228	- 413	35.6
نشاط عدد 4: إدارة وتمويل البرنامج الجهوي للتنمية	603 847	555 241	- 48 606	92
نشاط عدد 5: إدارة وتمويل برنامج التنمية المندمجة	73 276	32 863	- 40 413	44.8
نشاط عدد 6: مساندة التنمية الجهوية والمحلية	11 914	11 180	- 734	93.8
المجموع	**690 699**	**599 939**	**- 90 760**	**86.9**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

بلغت ميزانية سنة 2021 لبرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية المرسمة بقانون المالية، 690699 ألف دينار.

قدرت قيمة الإنجازات صرفا بـ 599939 ألف دينار بفارق يبلغ 90760 ألف دينار. يهم الفارق اعتمادات غير مصروفة موزعة بين نفقات التأجير (بفارق يقدر بـ 611 ألف دينار) ونفقات التدخلات (بفارق يقدر بـ 90149 ألف دينار).

بالنسبة لنفقات التأجير الموزعة على كامل الأنشطة المكونة للبرنامج (من نشاط عدد 1 الى نشاط عدد6) فقد شهدت سنة 2021 تأخرا في ترقية عدد من الإطارات في الرتبة أو الخطة الوظيفية كما كان مقدرا ونقلة وخروج أعوان خاصة على المستوى المركزي.

أما بالنسبة للاعتمادات الغير مصروفة لنفقات التدخلات الموزعة بين الأنشطة عدد 4 و5 و6 فهي مرتبطة بمصاريف الاستثمارات المباشرة للدواوين الغير منجزة والمشاريع والبرامج التابعة لبرنامجي التنمية الجهوية والتنمية المندمجة التي لم تنجز نظرا للظرف السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تمر به البلاد إضافة الى التداعيات السلبية لجائحة كوفيد 19.

كما تجدر الإشارة أنه في إطار البرنامج الجهوي للتنمية ضمن عنصر تحسين ظرف العيش فقد وردت على مصالح الوزارة طلبات لفتح إعتمادات بحوالي 19,2 مليون دينار تمّ توجيهها إلى مصالح الهيئة العامة للتصرّف في ميزانية الدولة بوزارة المالية غير أنه لم يتم فتحها خلال السنة المالية 2021 وذلك باعتبار الضغوطات التي عرفتها المالية العمومية.

أما بخصوص برنامج التنمية المندمجة فقد شهد تأخرا بخصوص الانطلاق في برنامج التدعيم نظرا لعدم المصادقة على مكوناته خلال السنة المالية 2021 بالإضافة الى تأخر اعداد الدراسات والأشغال الخاصة بالقسط الثالث من البرنامج نتيجة تداعيات جائحة كوفيد 19 (الحجر الصحي الشامل).

برنامج: التعاون الدولي

رئيس البرنامج: مفيدة جاء بالله الصرارفي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 2017

1- **نتائج أداء البرنامج:**

يهدف البرنامج إلى المساهمة في العملية التنموية من خلال دفع التعاون الدولي على المستويين المالي والفني

ففي إطار تغطية الحاجيات المالية الخارجية التي يتم تحديدها بالميزان الاقتصادي وتوازنات المالية العمومية، تواصل هياكل التعاون الدولي عملها على تعبئة الموارد اللازمة عبر تقديم طلبات التمويل سواء لدعم ميزانية الدولة أو لتمويل جملة من المشاريع والبرامج.

وترتكز استراتيجية التعاون المالي الدولي على العمل على تنويع مصادر التمويل لترشيد التداين الخارجي خاصة من حيث كلفة الدين ومزيد العمل على تخفيضها بالحصول على موارد بنسب فائدة غير مرتفعة مع تحسين وترشيد استعمال موارد الاقتراض. كما تعمل هياكل التعاون المالي الدولي على مزيد تعبئة الموارد في شكل هبات للتخفيض في أعباء الاقتراض على ميزانية الدولة.

ومن ناحية أخرى، يلعب التعاون الفني دورا فاعلا في الخطة التنموية للبلاد باعتبار ما يوفره من فرص توظيف بالخارج تدعم المجهود الوطني لتشغيل حملة الشهادات ومساهمته في النهوض بتصدير الخدمات الفنية وخاصة منها خدمات مكاتب الخبرة العمومية والخاصة في إطار التعاون

الثلاثي والتعاون جنوب-جنوب. كما يمثل أداة هامة لإشعاع تونس في الخارج وتدعيم علاقات التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة وتنويع أساليبها وفق منهج التضامن والمصلحة المشتركة إضافة إلى رفع الموارد المالية بالعملة الصعبة من تحويلات المتعاونين بالخارج.

وفي هذا الإطار، تسعى الوكالة التونسية للتعاون الفني إلى النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال تحقيق هدفين أساسين هما: **تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج** و**تنمية نشاط التعاون جنوب جنوب.**

الهدف الاستراتيجي 1.3: تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية وتحسين حجم السحوبات

يتعلق هذا الهدف بأحد أهم ركائز التعاون الدولي وهو التعاون المالي مع المؤسسات المالية الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف.

المؤشر 1.1.3 : حجم التعهدات المالية المبرمة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
مليون دينار	7708	9437	4869	2824	%58	5386	2023

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

مثّلت التعهدات المالية التي تم تعبئتها سنة 2021 حوالي 58% من التقديرات، لتبلغ 2824 م.د.ت مقابل تقديرات بـ 4869 م.د.ت، ويعود ذلك أساسا إلى الظروف التي تمرّ بها البلاد عموما والإجراءات التي تم اتخاذها قصد الحدّ من المديونية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تمويلات خارجية نظرا للتخفيضات المتواترة للترقيم السيادي لتونس والتي حالت دون تعبئة التمويلات الخارجية بالقدر المطلوب، في ظل التأخر في التوصل إلى اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي.

المؤشر 2.1.3 : حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
مليون دينار	5750	4906	7253	5572	94	5689	2023

2023	117	%132	197	149	66	75	%

بلغت نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة سنة 2021 حوالي 197 % أي بنسبة إنجاز 132%. ويعود ذلك أساسا إلى التراجع الهام لحجم التعهدات المبرمة مثلما تم تبيانه في المؤشر الأول.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف :

بالنسبة لتعبئة الموارد المالية:

- الظروف التي تمرّ بها البلاد عموما والإجراءات التي تم اتخاذها قصد الحدّ من المديونية،
- صعوبة الحصول على تمويلات خارجية نظرا للتخفيضات المتواترة للترقيم السيادي لتونس والتي حالت دون تعبئة التمويلات الخارجية بالقدر المطلوب،
- التأخر في التوصل إلى اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي.

بالنسبة للسحوبات :

- صعوبات على مستوى إنجاز المشاريع العمومية عامة وتلك الممولة عن طريق موارد خارجية بالخصوص

التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز هذه الإشكاليات

- برمجة جلسات عمل مع مختلف الأطراف المتدخلة لإيجاد الحلول الكفيلة بدفع إنجاز المشاريع العمومية وبالتالي الرفع من نسق السحوبات
- العمل على إرساء نظام معلوماتي للتعاون الدولي إلى جانب منظومة لمتابعة إنجاز المشاريع العمومية الممولة عن طريق موارد خارجية ومنصة رقمية للتصرف في مصفوفات الإصلاحات
- الحرص على تمويل المشاريع الجاهزة من الناحية الفنية
- البحث عن مصادر وآليات تمويل جديدة

الهدف الاستراتيجي 3 . 2: دعم التعاون الفني

يلعب التعاون الفني دورا فاعلا في الخطة التنموية للبلاد باعتبار ما يوفره من فرص توظيف بالخارج تدعم المجهود الوطني لتشغيل حملة الشهادات. كما يمثل أداة هامة لإشعاع تونس في الخارج وتدعيم علاقات التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة وتنويع أساليبها وفق منهج التضامن والمصلحة المشتركة إضافة إلى رفع الموارد المالية بالعملة الصعبة من تحويلات المتعاونين بالخارج.

يتعلق هذا الهدف بأحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية ومكاتبها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج ,وقد تم تحديد الزيادة في عدد الانتدابات ضمن مشروع القدرة على الاداء للوكالة لسنة 2021 بنسبة 3 % مقارنة بسنة 2020 أي ما يعادل 1609 انتداب جديد.

مؤشر الهدف الفرعي عدد 1 : تطور عدد المتعاونين المنتدبين :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1) / (2)	القيمة المستهدفة 2022	السنة 2023
المؤشـــر 1: تطـــور عـــــدد المتعـــــاونين المنتدبين	%	%5.2	% 50.25-	%3	%59.2	%155	%3	**2023**
(حجم الانتدابات)	عدد	3140	1562	1609	2486	**877**	**2561**	**2023**

بلغ مؤشر تطور عدد المتعاونين التونسيين سنة 2021 نسبة 59.2 %تجاوزا في ذلك تقديرات المؤشر والمتمثلة في زيادة سنوية بنسبة 3 %. إذ بلغ عدد المنتدبين 2486 إلاّ هذا العدد لم يرتق بعد إلى معدّل الانتدابات المسجل خلال الخمس سنوات السابقة إذ أن فترة الجائحة أثرت بصفة ملحوظة في حجم الانتدابات المسجل وتعتبر سنة 2021 بداية الخروج من تداعيات الأزمة المنجرة عن هذه الجائحة.

كذلك فإن ما يلاحظ خلال سنة 2021 هو التغيير في التركيبة القطاعية والجغرافية إلى حد ما حيث تصدّر القطاع الصحيّ قائمة القطاعات المستقطبة للكفاءات التونسية بالخارج منذ السنة الماضية. وتأكّد ذلك بشكل واضح خلال سنة 2021 بانتداب 978 إطارا طبيا وشبه طبيا وذلك بنسبة نمو فاقت 60% مقارنة بعدد الانتدابات في الخمس سنوات السابقة. ويأتي قطاع التعليم بمختلف فروعه في المرتبة الثانية بـ640 منتدبا بعد أن حافظ على الصدارة لسنوات طويلة. وتجدر الإشارة إلى الانتدابات في التعليم العالي شهدت انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنوات الماضية. ويرجع التغيير الملحوظ في التوزيع القطاعي للانتدابات أساسا إلى تداعيات الأزمة الصحيّة التي ضاعفت الطلبات الخارجية على هذا القطاع مقابل استقرار أو تراجع الطلب على بعض القطاعات الأخرى. كما عرفت الانتدابات في قطاعات الصناعات الاستخراجية والهندسة بمختلف فروعها والنسيج والتجارة والتسويق ارتفاعا بفضل الانتدابات التي تمت منذ السنة الماضية وتأكّدت في بداية السنة الحالية من قبل بعض الشركات من كندا أساسا.

أما التوزيع الجغرافي للانتدابات فقد شهد بعض التغييرات الهامة منذ بضع سنوات وتأكّد ذلك جليا خلال سنتي2020 و2021 حيث تراجعت نسب المنتدبين بالدول الخليجية لفائدة دول أوروبية خاصة فرنسا وألمانيا وكذلك إيطاليا، ودول افريقية مثل الكونغو وغينيا، وأمريكية وخاصة منها كندا. ولم تتعدّ الانتدابات في السوق العربية هذه السنة 1004 منتدبا أي ما يمثل قرابة 40% من المجموع في الوقت الذي كانت تفوق فيه نسبة الثلثين في سنوات قليلة ماضية. ولعلّ الأزمة الصحية التي انجرّت عنها أزمة اقتصادية خاصة بعد انخفاض أسعار النفط لمدة سنة كاملة أثّرت بشكل كبير في احتياجات سوق العمل الخليجية.

الهدف الفرعي 2 : تنمية التعاون جنوب-جنوب:

يتعلق هذا الهدف بتنمية البرامج والمشاريع المنجزة في إطار التعاون جنوب-جنوب ويخص أساسا تطوير عدد مهمات المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة وهي مهمات يقوم بها خبراء ومستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى إلى جانب تطور عدد الدورات التدريبية و الزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة ومؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منه إطارات البلدان الشقيقة والصديقة وقد تمكنت الوكالة من تحقيق الهدف حيث كان الهدف الترفيع بنسبة 20% في حجم مشاريع التعاون جنوب –جنوب (مشاريع معونة فنية ومشاريع تنمية القدرات البشرية).

مؤشر عدد 2 : تطور عدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1) /(2)	القيمة المستهدفة 2022	السنة 2023
المؤشـــر 2-1: تطـــور عـــدد مشاريع التعاون جنوب –جنوب (حجم المشاريع)	**عدد**	60	30	36	**128**	3.55	**141**	**155**
نسبة التطور	**%**	11	-50	20	**255**	**365**	**10**	**10**

بلغ مؤشر تطور عدد مشاريع التعاون جنوب جنوب سنة 2021 نسبة 255% متجاوزا في ذلك تقديرات المؤشر والمتمثلة في زيادة سنوية بنسبة 10 %. ويعود هذا التطور إلى الحركية التي عرفها هذا النشاط سنة 2021 خاصة مع اعتماد الوكالة على الآليات الحديثة للتكوين عن بعد كخيار في ظل الوضع الصحي الراهن الذي حال دون تمكن عدد من المتدربين من القدوم إلى تونس وهو ما أثر إيجابيا على حجم عدد المشاريع التدريبية المنجزة إذ بلغ عدد المستفيدين من الدورات التدريبية هذه السنة 133 أغلبهم من بلدان افريقيا الغربية مقابل 124 خلال السنة الماضية.

كذلك عرف تشاط ايفاد الخبراء لإنجاز مشاريع المعونة الفنية انتعاشة ملحوظة مقارنة مع سنة 2020 على الرغم من تواصل انعكاس جائحة الكورونا كوفيد -19 حيث سجلت الوكالة إيفاد 124 خبيرا للقيام بمهمات معونة فنية في مجالات مختلفة نذكر من بينها الإعلامية ودعم القدرات في مجال التعاون الفني وهندسة التكوين وهندسة المياه في مقابل 27 خبير فقط خلال السنة المنقضية. ويرجع هذا التحسن بالأساس إلى رفع قيود السفر بعد تحسن الوضع الوبائي من قبل العديد من البلدان

وفي هذا الاطار يمكن الاشارة إلى أن تطور حجم مشاريع التعاون جنوب جنوب ساهم فيه بقسط وافر توصل الوكالة إلى إنجاز جملة من المشاريع في إطار تعاونها مع البنك الاسلامي للتنمية حيث أن هذا التعاون في إطار آلية تبادل الخبرات (REVERSE LINKAGE) مكن من تنفيذ أنشطة تتعلق بإيفاد الخبراء التونسيين وكذلك أنشطة تدريبية لفائدة الاطارات الأجنبية في كل مشروع.

التدابيرالتي سيتم اتخاذها لتجاوز هذه الصعوبات :

1. في مجال التوظيف بالخارج:

- مزيد التعريف بالوكالة والتعريف بمهامها ومشمولاتها
- مزيد التعريف بالكفاءات التونسية ومخرجات التعليم العالي والتكوين المهني والعمل على الاعتراف بالشهادات العلمية التونسية ومطابقتها لنظيراتها مع مختلف البلدان الطالبة.
- إرساء طريقة بحث متعدد المقاييس بالنسبة للمترشحين داخل موقع الوكالة مع إشعار فوري للمترشحين حول أي عملية ترشح أو انتداب أو استدعاء لمقابلة لجان الانتداب.
- تصميم برامج لإعداد ومرافقة المترشحين مباشرة قبل المقابلات الفنية والاختبارات الكتابية والتطبيقية وذلك بصفة حضورية وعن بعد
- العمل على توفير الوسائل المادية واللوجستية المطلوبة لحسن تنظيم الاختبارات والمقابلات الفنية خاصة منها عن بعد والتي تتطلب وسائل عمل حديثة
- تطوير آليات الرصد واليقظة وجمع وتبويب البيانات والمعطيات المتعلقة بسوق العمل الدولية
- توجيه عمليات الاستكشاف بالخارج للقطاعات والتخصصات الأكثر توفرا في تونس والعمل على تحسيس السلط المعنية والمؤسسات التعليمية والمهنية بالتخصصات والكفاءات المطلوبة بالسوق العالمية والتي لا تتوفر بالعدد الكافي في تونس
- تطوير الشراكة مع مختلف المتدخلين وابرام اتفاقيات نعاون في الغرض
- إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لمكاتب الوكالة بالخارج

2. في مجال التعاون الثلاثي والتعاون جنوب-جنوب:

- إصدار كتاب حول بيوت الخبرة التونسية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية يتضمن معلومات حول 43 بيت خبرة تونسية تنشط في ميادين تنموية مختلفة ليكون أحد الآليات الترويجية التي ستعتمدها الوكالة للتعريف بهذه المؤسسات.
- ضبط خطة اتصالية والاستغلال الأمثل للتقنيات الحديثة وشبكة المعلومات للوصول الى الشركاء والشركاء المحتملين
- تعزيز العلاقات مع الشركاء التقليديين والبحث عن شركاء جدد وابرم اتفاقيات تعاون .
- رفع مستوى التنسيق مع مختلف المتدخلين في مجال التعاون الفني على المستوى الوطني
- مزيد تحسيس مراكز الخبرة التونسية للمشاركة في تنفيذ مشاريع وعمليات التعاون جنوب-جنوب
- مشاركة فعالة للوكالة في التظاهرات الدولية والإقليمية المتعلقة بالتعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي
- مزيد التركيز على الأسواق الإفريقية (البرامج والمشاريع التنموية وخاصة منها المتعلقة بدعم القدرات المؤسساتية والبشرية)
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية تتضمن جميع الأنشطة المنجزة في إطار التعاون الثلاثي وجنوب-جنوب،
- ربط قاعدة البيانات المحدثة بشبكات الهيئات والمنظمات المعنية بالتعاون جنوب جنوب والتعاون الثلاثي.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

قدرت ميزانية برنامج التعاون الدولي بعنوان سنة 2021بـ 646 52 ألف دينار وقد بلغت الإنجازات 638 53 ألف دينار أي بنسبة تقدر بـ99.4% موزعة على النحو التالي:

جدول عدد1
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة:ألف دينار)

بيان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2021	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (2) - (1)	% نسبة الإنجاز (2)/ (1)
التأجير العمومي	اعتمادات التعهد	7 047	6 335	- 712	89.9%
	اعتمادات الدفع	7 047	6 335	- 712	89.9%
وسائل المصالح	اعتمادات التعهد	768	699	- 69	91.1%
	اعتمادات الدفع	768	699	- 69	91.1%
التدخل العمومي	اعتمادات التعهد	630	238	- 392	37.8%
	اعتمادات الدفع	630	238	- 392	37.8%
الإستثمارات المباشرة	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	45 520	45 373	- 147	99.7%
	اعتمادات الدفع	45 520	46 365	845	101.9%
الجملة	**اعتمادات التعهد**	**53 965**	**52 646**	**- 1 319**	**97.6%**
	اعتمادات الدفع	**53 965**	**53 638**	**-327**	**99.4%**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

جدول عدد2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسبا لأنشطة
(إع الدفع)

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2021	إنجازات 2021 (2)	الإنجازاتمقارنة بالتّقديرات 2021	
	ق. م التكميلي (1)		المبلغ (2) - (1)	نسبةالإنجاز % (2)/ (1)
نشاط عدد 1: التعاون المالي	47 561	48 428	867	101.8%
نشاط عدد 2: التعاون الفني	6 404	5 210	- 1 194	81.4%
المجموع	**53 965**	**53 638**	**- 327**	99.4%

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

تحليل نتائج البرنامج

يلاحظ من خلال الجدولين السابقين أنه تم إستهلاك الإعتمادات المرسمة ببرنامج التعاون الدولي بصفة كلية حيث بلغت نسبة الإنجاز 99,4% .

بخصوص النشاط عدد 1 والمتعلق بالتعاون المالي فقد تم الإيفاء بجميع التعهدات المالية المرسمة إعتماداتها بميزانية الوزارة والمقدرة بـ 45 520 ألف دينار وقد بلغت الإنجازات 101.9 %.

أما بخصوص النشاط عدد 2 والمتعلق بالتعاون الفني فان جملة الإعتمادات المخصصة لهذا النشاط تقدر ب 404, 6 مليون دينارا ، تم إنجاز ما قدره 5,210 مليون دينارا أي بنسبة 81 بالمائة ويعود ذلك بالأساس إلى:

- عدم سد الشغورات بمكاتب الوكالة التونسية للتعاون الفني بالخارج
- عدم صرف اعتمادات التسيير للمكاتب الشاغرة في الخارج
- عدم صرف الاعتمادات التي تم رصدها بعنوان نفقات الاستثمار والبالغة 600 ألف دينارا بصفة كلية حيث بلغت نسبة الإنجاز 37,5 % ويعود هذا بالأساس إلى تعطل تنفيذ بعض الاستشارات وتأخر إنجازها هذا إلى جانب الإنجاز الجزئي لبرنامج التعاون جنوب-جنوب لعدم التمكن من المشاركة في التظاهرات والملتقيات والزيارات الاستكشافية وذلك تبعا لجائحة الكوفيد.

برنامج: الإحاطة بالاستثمار

رئيس البرنامج: السيد عبد المجيد مبارك

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 2019

1- نتائج أداء البرنامج:

يعتبر دفع الاستثمار الخاص وتطوير مناخ الاعمال من اهم المحاور الاستراتيجية لوزارة الاقتصاد والتخطيط واحد اهم الملفات المدرجة ضمن مهامها ذلك اعتبارا لما يكتسيه من أهمية اقتصادية باعتباره من اهم محركات التنمية بالنظر لمساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية ولا سيما منها المتعلقة بالنمو الاقتصادي وإحداث مواطن الشغل والتصدير وتعزيز القدرة التنافسية.

في هذا الإطار واعتبارا لما يشهده الظرف الاقتصادي الوطني والإقليمي والدولي من صعوبات وفي اطار العمل على دعم القدرات التنافسية للاقتصاد وعلى تطوير مناخ الاعمال، حرصت الوزارة وهياكلها المختصة سنة 2021 على تدعيم نشاطها من اجل المساهمة في تطوير الاستثمار الخاص وذلك عبر العمل على عدة محاور التي تم ادراجها ضمن المشروع السنوي للأداء والمتمثلة في:

- تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار والتنسيق مع مختلف المتدخلين من القطاعين العام والخاص
- تطوير علاقات التعاون الدولي في مجال الاستثمار الخاص
- تطوير الخدمات الموجهة للمستثمرين وتبسيطها ورقمنتها

- متابعة المشاريع والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين
- تطوير العمل الترويجي لدعم صورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية مع إرساء توجه يستجيب لمقتضيات الظرف الخصوصي
- الارساء الفعلي للآلية الخاصة بتشجيع الاستثمار ضمن المنظومة الجديدة من خلال التركيز الفعلي الصندوق التونسي للاستثمار

بخصوص هيكلة البرنامج والإضافة الى الوحدات العملياتية للمصالح المركزية للوزارة يضم برنامج الإحاطة بالاستثمار 3 فاعلين عموميين :

- الهيئة التونسية للاستثمار
- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي
- الصندوق التونسي للاستثمار
-

ويبين الجدول التالي مساهمة الفاعلين العموميين في تنفيذ السياسة العمومية:

الفاعل العمومي	المساهمة في تنفيذ السياسة العمومية
الهيئة التونسية للاستثمار	التصريح بالاستثمار، الاحداث القانوني للشركات، إقرار الحوافز، الإحاطة بالمستثمرين والمؤسسات
وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي	الترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار ومرافقة المؤسسات الاجنبية
الصندوق التونسي للاستثمار	تقديم الدعم المالي للاستثمار الخاص في اطار إجراءات قانون الاستثمار من خلال صرف المنح والمساهمات في رأس المال والاكتتاب في الصناديق المخصصة لدعم الاستثمار

الهدف الاستراتيجي 1.4: تطوير سياسات الاستثمار ومناخ الاعمال

يترجم هذا الهدف اجمالا تدخلات الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر بخصوص مساهمتها في دعم مساهمة الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي في المجهود التنموي وذلك من خلال العمل على تطوير سياسات الاستثمار وتطوير مناخ الاعمال وفقا لحاجيات الاستثمار الخاص والتحديات والممارسات العالمية الفضلى في هذا المجال

المؤشر 1.4 .1 : عدد الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة	

وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
عدد	150	110	180	190	%105	200	2022

المؤشر 2. 1.4 : عدد الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار							
وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	10	10	15	30	%200	20	2022

مقارنة بسنة 2020، شهدت تدخلات الوزارة في هذا المجال نسقا تصاعديا بالعلاقة خاصة مع الانطلاق في مسار إصلاحات جوهرية لتحسين مناخ الاستثمار وإلى استرجاع وتيرة العمل العادية بعد المناخ الصحي الصعب نتيجة تداعيات جائحة كوفيد19. وفي هذا المجال، تركز النشاط خلال سنة 2021 على مواصلة الجهود لتحسين مناخ الأعمال وتطوير الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار والإحاطة بالمستثمرين ومساندة المؤسسات المتضررة من جائحة كوفيد19 فضلا عن تطوير منظومة الاتفاقيات الدولية للاستثمار ودعم مجالات التعاون الدولي في الاستثمار :

في مجال تحسين المنظومة التشريعية والترتيبية للاستثمار:

- الشروع في تقييم قانون الاستثمار قصد معالجة الصعوبات التي تعترض المستثمرين واستغلال الفرص المتاحة.
- مراجعة الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية بالتنسيق مع الهيئة التونسية للاستثمار قصد تيسير إجراءات إسناد الحوافز والرفع من نجاعتها،
-
- اقتراح إجراءات لدفع الاستثمار في إطار إعداد قانون المالية لسنة 2022،
- المشاركة في إعداد مشروع قانون الإنعاش الاقتصادي.

في مجال تطوير منظومة الاتفاقيات الدولية للاستثمار:

- استكمال مراجعة الأنموذج التونسي لاتفاقيات الاستثمار والإعداد لعرضه على مصادقة مجلس وزاري مضيّق.
- دعم التعاون الفنّي مع عدد من المؤسسات الدولية على غرار التعاون مع المنظمة الدوليّة لقانون التنمية (IDLO) والمؤسسة الماليّة الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي (IFC)
- دعم قدرات فريق العمل من خلال تنظيم دورات تكوينيّة عن بعد في عدد من المجالات المتعلّقة باتفاقيات الاستثمار.
- دعم فريق العمل من خلال مكتب محاماة مختص في قانون الأعمال لإنجاز قائمة في الإجراءات المخالفة لأحكام المعاملة المنصوص عليها ضمن اتفاقيات الاستثمار.

في مجال تكريس مبادئ المسؤولية المجتمعية بالمؤسسات:
تمّ العمل على استكمال تركيز نقطة الاتصال الوطنيّة من خلال:
- إعداد وثيقة ترويجية للتعريف بنقطة الاتصال الوطنية التونسية وصفحة واب على موقع الواب للوزارة/http://www.mdici.gov.tn/pcn-tunise
- تركيز لجنة قيادة لمتابعة نشاط نقطة الاتصال الوطنية،
- إعداد مشروع النظام الداخلي لنقطة الاتصال الوطنية التونسية،
- الشروع في برنامج تعاون مع الوكالة الألمانيّة للتنمية (GIZ).

في مجال إعداد استراتيجية الاستثمار الخاص:
- المساهمة في إعداد الوثيقة الأولية حول الرؤية الاستراتيجية لتونس في أفق 2035 وذلك في الجزء المتعلق بالاستثمار الخاص،
- المساهمة في إعداد خطة العمل لدفع الاستثمار الخاص في إطار الميزان الاقتصادي لسنة 2021.

الإشكاليات التي حالت دون تحقيق الأهداف والتدابير التي سيتم اتخاذها :
- بالنسبة للوثائق القانونية والاستشارات : ارتباط نسق الإنجاز بتقدم الاستشارات وراي مختلف الوزارات والمتدخلين وهو ما يمكن ان يؤثر على نسق الإنجاز
- بالنسبة للملفات المتعلقة بالتعاون الدولي : ارتباط هذه الملفات بمدى تقدم التفاوض والتنسيق مع الشركاء الخارجيين

وبخصوص التدابير الضرورية لتفادي هذا الاشكال، تسعى المصالح المختصة بالوزارة لتفادي هذه الإشكاليات عبر مختلف اليات التواصل لتحقيق التقارب والانسجام بين مختلف الأطراف لتسريع الملفات في اطار الممكن حيث تواصل الوزارة عبر سلسلة من الاجتماعات التنسيق في اطار فرق العمل المعنية بهذه الملفات والشركاء الأجانب بغرض تسريع النسق.

الهدف الاستراتيجي2.4: دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى :

يتمثل الهدف خاصة في متابعة المشاريع الكبرى المبرمة بشأنها اتفاقيات استثمار مع مجموعات استثمارية للعمل على فض اشكالياتها والتسريع في إنجازها.

المؤشر 2.4 .1 : نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	60	60	80	70	87.5	80	2022

شملت التدخلات المسجلة سنة 2021 في هذا الإطار بالخصوص التنسيق مع مختلف المتدخلين لفض الإشكاليات العالقة من اجل توفير أفضل الظروف الملائمة لحسن انطلاق هذه المشاريع

اعتبارا للقيمة الاعتبارية لهذه الاستثمارات على مستوى حجمها ومواطن الشغل المرتبطة بها بالإضافة الى اشعاعها ودورها الغير مباشر في دعم النشاط الاقتصادي لأنشطة أخرى.
وقد ساهمت تدخلات الوزارة في هذا الإطار في تسجيل تقدم نسبي ومتفاوت في انجاز المشاريع الا ان التقدم بنسق اسرع يبقى مرتبطا بالتجاوب من قبل مختلف المتدخلين والهياكل المعنية على غرار

مصالح وزارة التجهيز بخصوص بعض الملفات الفنية والمستلزمين العموميين بخصوص ضبط حاجيات هذه المشاريع للربط بالشبكات الخارجية والسلط المحلية بخصوص إبداء رايها في بعض المسائل الفنية ووزارة المالية بخصوص رصد الاعتمادات الضرورية للاستجابة لحاجيات هذه المشاريع المتعلقة بالربط بالشبكات الخارجية باعتبار تكفل الدولة بذلك.

ويجدر التأكيد ان نسبة انجاز هذا المؤشر المقدرة بحوالي 70 بالمائة سنة 2021 هي نسبة تقديرية تترجم النقاط التي تم التوصل الى فضها. ولئن تساهم في توفير الأرضية الملائمة لإنجاز المشاريع الا انها تبقى غير كافية للتقدم في انجاز هذه المشاريع بالشكل المطلوب.

الإشكاليات التي حالت دون تحقيق الأهداف والتدابير التي سيتم اتخاذها :
اعتبارا للدور الافقي التنسيقي للوزارة في الاحاطة بالاستثمار وخاصة بالنسبة للمشاريع الكبرى التي تعتبر من الملفات المعقدة، فان تحقيق القيمة المستهدفة للاهداف يبقى مرتبطا بمدى تفاعل مختلف الوزارات الأخرى والهياكل العمومية، وفي بعض الأحيان مع المؤسسات الخاصة المعنية.

في هذا الاطار، تحرص الوزارة على اتخاذ التدابير الضرورية لتسريع النسق عبر احكام التنسيق مع مختلف المتدخلين وتحيين المقررات المتعلقة بلجان المتابعة بغرض التقدم بالسرعة والنجاعة المرجوة.

الهدف الاستراتيجي 3.4: الإحاطة بالمستثمرين
يتمثل هذا الهدف في نشاط الوزارة ومصالحها المعنية في علاقة مباشرة لمتابعة المشاريع الاستثمارية والاحاطة بالمستثمرين من أجل تيسير أعمالهم وذلك خاصة من خلال الخدمات المسداة عبر المخاطب الوحيد بالهيئة التونسية للاستثمار

المؤشر 1. 3.4 : نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار						
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	100	100	100	100%	100	2022

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 100%ويعود ذلك بالأساس للأسباب التالية:
- حسن استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار،
- تطوير الخدمات المسداة من قبل الهيئة التونسية للاستثمار من خلال اعتماد اسداء الخدمات عن بعد لفائدة المستثمرين على غرار التصريح بالاستثمار عن بعد والتكوين القانوني للشركات.
- إبرام اتفاقيات تعاون مع الهياكل الوطنية المعنية بالاستثمار لتوحيد الإجراءات وتبادل المعطيات،

– العمل على إبرام اتفاقيات تعاون دولية مع المؤسسات النظيرة بالخارج لتسهيل انتصاب المؤسسات التونسية بالخارج ومزيد جلب المستثمرين الأجانب الى تونس.

المؤشر 2. 3.4 : تدخلات المخاطب الوحيد للإحاطة بالمستثمرين						
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	60	65	55	84.6	80	2023

الإشكاليات التي حالت دون تحقيق الأهداف والتدابير التي سيتم اتخاذها :

- بالنسبة لاحترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار، لا يوجد اشكال يحول دون تحقيق الهدف المنشود باعتبار ان هذه الخدمة مرتبطة حصريا بمصالح الوزارة (الهيئة التونسية للاستثمار)
- بالنسبة لتدخلات المخاطب الوحيد للاحاطة بالمستثمرين، فان تحقيق الهدف المنشود يبقى مرتبطا بمدى تجاوب مصالح أخرى على المستويين المركزي والجهوي للفض الاشكاليات التي تعترض المستثمرين (إشكاليات عقارية، إشكاليات ديوانية، اشكاليات جبائية، إشكاليات مع البنك المركزي، إشكاليات مع بلديات ...)

وقد حرصت الوزارة وهياكلها المختصة في اطار التدابير الضرورية لتجاوز الإشكاليات على تعزيز العمل الخاص بالاحاطة بالمستثمرين عبر خلية دائمة تضم ممثلين عن مختلف الوزارات والهياكل المعنية لتسريع النظر في مختلف الإشكاليات.

الهدف الاستراتيجي 4.4: الترويج للاستثمار الخارجي

يترجم الهدف المجهودات المبذولة على المستوى الوطني والعالمي للتعريف بتونس كموقع متميز وجذاب للاستثمار ومن خلال أنشطة تتعلق بالترويج العام وأخرى تتعلق بالترويج القطاعي وذلك خاصة من خلال مصالح وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي المركزية ومكاتبها المتواجدة بالخارج.

المؤشر 1. 4.4 : نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	72	37.5	70	81.2	116	75	2022

بلغ عدد الاتصالات المنجزة مع المستثمرين الأجانب 101 اتصالا سنة 2021 منها اتصالا تعتبر هامة 82 أي ما يعادل 81.2%. ورغم الظروف الاقتصادية غير الملائمة على الصعيدين المحلي والعالمي، مكن المجهود الترويجي من تحقيق عدد هام من الاتصالات الهامة مع المستثمرين

الأجانب من خلال تنفيذ الاستراتيجية التي تمّ ارسائها منذ تفشي جائحة كوفيد 19 خاصة على مستوى تدعيم عمليات الاتصال المباشر بالشركات الى جانب عمليات الترويج العادية عبر المعارض والصالونات والتظاهرات الحضورية منها وعن بعد.

المؤشر 2. 4.4 : تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المعنية بالترويج (الصناعة +الفلاحة +الخدمات)						
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة السنة 2022
مليون دينار	1570	1215	1500	1350	%90	يتعذر حاليا ضبط القيمة المستهدفة في انتظار استكمال وثيقة المخطط والميزان الاقتصادي

سجلت الاستثمارات الخارجية في قطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات تطورا سنة 2021 لتبلغ 1350 مليون دينار مقابل 1215 مليون سنة 2020. ورغم هذا التحسن النسبي تبقى هذه النتائج دون المأمول واقل من النتائج المسجلة سنة 2019 وذلك اعتبارا لانعكاسات جائحة كوفيد وتأثيرات الظرف الاقتصادي العالمي والوطني. وتحرص الوزارة وهياكلها المختصة باعتبارها عنصرا مساهما في تحقيق هذا الهدف على العمل لدعم القدرة التنافسية لبلادنا على تعزيز الاستثمارات الخارجية خاصة في القطاعات الواعدة لاسيما عبر تطوير أساليب ومناهج العمل الترويجي واستغلال الفرص المتاحة وتطوير المناخ العام للاستثمار والاعمال.

الإشكاليات التي حالت دون تحقيق الأهداف والتدابير التي سيتم اتخاذها :
ارتباط مجال الاستثمار الخارجي على مستوى النشاط الترويجي والقدرة على تعزيز حجم الاستثمار الخارجي ببلادنا بعدة عوامل منها بالخصوص تطورات الظرف الاقتصادي على الصعيدين الدولي والوطني وطاقات وتوجهات الشركات العالمية والمنافسة العالمية الحدة لاستقطاب الاستثمار خاصة في المنطقة المتوسطية في ظل مناخ عالمي تسوده الحرب في اكرانيا وصعوبة التكهن بمدى تواصلها بالإضافة الى التقدم في اعتماد الإصلاحات الضرورية لتطوير مناخ الاعمال.

في هذا الاطار تسعى المصالح المختصة بالوزارة لاتخاذ التدابير الضرورية لتجاوز الإشكاليات عبر من خلال العمل على تنويع طرق ووسائل الترويج عبر الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية بالإضافة الى تعزيز الإحاطة والمساندة والمرافقة للمؤسسات الأجنبية المنتصبة ببلادنا لمساعدتها على تعزيز برامج استثماراتها عبر عمليات توسعة واستثمارات جديدة.

الهدف الاستراتيجي 5.4: تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة.

يتمثل الهدف في تقييم حجم الحوافز المالية المسندة، في اطار مقتضيات قانون الاستثمار، من قبل الصندوق التونسي للاستثمار لفائدة المشاريع الاستثمارية التي تفوق حجم استثماراتها 15 مليون دينار (المشاريع مرجع النظر للهيئة التونسية للاستثمار. ويمثل ذلك مقياسا حقيقيا للاستثمارات المنجزة فعليا.

وتجدر الإشارة في هذا الاطار الى ان سنة 2021 شهدت الشروع في التركيز الفعلي للصندوق التونسي للاستثمار وبالتالي لا يمكن ادراج معطيات إحصائية للسنوات السابقة. حيث تم في هذا الاطار:

- المصادقة على منهجية عمل الصندوق المقترحة من قبل هيئة رقابة الصندوق التونسي للاستثمار والمتمثلة في اعتماد المرحلية في تحويل الاعتمادات
- المصادقة على برنامج عمل المقترح لانطلاق الصندوق في نشاطه والمتعلقة بالخصوص بتعبئة موارد مالية لمساندة الموارد العمومية: صندوق تمويل الإنعاش المالي، صندوق إدماج اقتصادي واجتماعي جهوي، صندوق تمويل مشاريع السياحة البديلة وخط تمويل RECOVERY .
- إطلاق الإجراءات الخاصة باقتناء وتركيز المنظومة المعلوماتية للصندوق على ان يتم خلال سنة 2022 اقتناء المنظومة.

المؤشر 1. 5.4 : حجم الحوافز المالية المسندة سنويا					
وحدة المؤشر	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
مليون دينار	73	14.1 (اعتمادات مرصودة للمنح لم يتم صرفها فعليا)	% 13	100	2023

تعتبر الإنجازات متواضعة بخصوص هذا المؤشر، ويعود ذلك بالأساس الى لتأخير المسجل على مستوى اعداد الملفات المتعلقة بإسناد هذه المنح : مقررات، أوامر حكومية ...- وفقا للإجراءات المنصوص عليها بقانون الاستثمار. ويتم العمل حاليا على تفادي هذا التأخير عبر مراجعة احكام الامر الحكومي 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في اطار قانون الاستثمار.

الإشكاليات التي حالت دون تحقيق الأهداف والتدابير التي سيتم اتخاذها :

يتمثل الاشكال المتعلق بضعف استهلاك الاعتمادات الخاصة بالحوافز بالخصوص في ارتباط صرف هذه المنح بإصدار قرارات واوامر تطبيقية. ويتم العمل على تفادي هذا الاشكال في اطار الاشغال الجارية حالية لمراجعة وتعديل الامر عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في اطار قانون الاستثمار. وتم للغرض احداث فريق عمل ضم ممثلين عن مختلف الوزارات تقدم بمقترح لتنقيح هذا الامر في انتظار عرضه على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

تم ضبط الحجم الجملي لميزانية البرنامج لسنة 2021 ضمن قانون المالية التكميلي بمبلغ قدره 89.7 مليون دينار. وقد بلغت الاعتمادات المنجزة صرفا 15.1 مليون دينار أي ما يعادل نسبة انجاز في حدود 16.8%.

ولئن يعتبر نسق الإنجازات عاديا بالنسبة للنفقات المتعلقة بالتأجير والوسائل المصالح بمعدل يناهز 84% مقارنة بالتقديرات، فان نسق الإنجازات كان ضعيفا بالنسبة للتدخل العمومي حيث لم يتجاوز 5.5% ويعود ذلك بالأساس الى محدودية صرف الاعتمادات المخصصة لتشجيع الاستثمار (المنح المالية) لصعوبات إجرائية تتعلق بتأخر اصدار الوثائق المرجعية الضرورية لصرف هذه الاعتمادات : قرارات، أوامر حكومية ...

جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية برنامج الإحاطة بالإستثمار لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2021	المنجز صرفا بعنوان 2021	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2021	
	قانون المالية التكميلي		الإعتمادات بقايا	نسبة الإنجاز
التأجير العمومي	9 592	8 005	1 587	83.5%
وسائل المصالح	3 213	2 813	400	87.6%
التدخل العمومي	76 894	4 265	72 629	5.5%
الجملة	**89 699**	**15 082**	**74 617**	**16.8%**

اما بخصوص نسق **صرف الاعتمادات حسب الأنشطة**، فان النشاط عدد 5 المتعلق صرف المنح والمساهمات في رأس المال والاكتتاب، والذي يستأثر بالنصيب الاوفر من ميزانية البرنامج، شهد تأخيرا في التنفيذ نتيجة عدم التمكن من صرف منح الاستثمار المبرمجة للإشكالات الإجرائية المذكورة.

جدول عدد 2

تنفيذ ميزانية برنامج الإحاطة بالإستثمار لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2021	المنجز صرفا بعنوان 2021	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2021	
		قانون المالية التكميلي		الإعتمادات بقايا	نسبة الإنجاز
البرنامج الفرعي 1	**نشاط عدد 1** وضع السياسات وتطوير التعاون الدولي في مجال الاستثمار الخاص	743	815	+ 72	109.7%
	نشاط عدد 2 متابعة المشاريع الكبرى				
تنمية الإستثمار الخاص	**نشاط عدد3** الإحاطة بالمستثمرين	4 192	3 841	- 351	91.6%
	نشاط عدد4 النهوض بالاستثمار الخارجي	9 754	8 421	- 1 333	86.3%

	نشاط عدد5 صرف المنح والمساهمات في رأس المال	75 010	2 005	- 73 005	2.7%
	المجموع	**89 699**	**15 082**	**74 617**	**16.8%**

برنامج: القيادة والمساندة

رئيسة البرنامج: السيدة سامية العبيدى

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: بداية من سنة 2020

1- **نتائج أداء البرنامج:**

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بدور أساسي في تحقيق أهداف وبرامج مهمة الاقتصاد والتخطيط وذلك من خلال تدعيم وتنمية مهارات الموارد البشرية وضمان حسن التصرف والتسيير على مستوى مصالح الإدارة المركزية والمؤسسات تحت الإشراف.

ويتمثل الدور التسييري لبرنامج القيادة والمساندة في:

- الإشراف والتنسيق بين مختلف هياكل ومصالح الإدارة
- تأمين الجوانب الإدارية والقانونية والترتيبية المتعلقة بالبرنامج
- ترشيد التصرف في الموارد البشرية
- التحكم وترشيد التصرف في المعدات والوسائل
- الإشراف على إعداد ميزانيات البرامج
- تطوير النظم المعلوماتية والسهر على صيانة وحسن استغلال التجهيزات والبرمجيات الإعلامية
- مسك الأرشيف والتوثيق

هذا وقد تم تحديد ثلاثة أهداف لبرنامج القيادة والمساندة والمتمثلة في:

1. تنمية كفاءة الموارد البشرية،
2. تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات،
3. تطوير النظام المعلوماتي،

الهدف الاستراتيجي 9-1-1: تنمية كفاءة الموارد البشرية

يعتبر هدف تنمية كفاءة الموارد البشرية الذي تم تحديده في إطار برنامج القيادة والمساندة ولغاية ترشيد التصرف في الموارد البشرية الى تكوين و تطوير مهارات الإطارات والاعوان لمزيد النجاعة والتميز في العمل وتقديم خدمات تواكب التطورات التكنولوجية وتتماشى مع المفاهيم الجديدة للإدارة الحديثة و تتأقلم مع الظروف التي فرضها علينا الوضع الصحي العالمي من خلال جائحة الكوفيد 19 وما سببته من نتائج سلبية على المجتمع والإدارة والاقتصاد العالمي والمحلي ، ولكن بالرغم من تأثير هذه الجائحة وفرض الحجر الصحي في منتصف سنة 2021 فقد تكاثفت الجهود للتحسيس بأهمية المشاركة في الدورات التكوينية المنظمة عن بعد والاستفادة منها قدر المستطاع وفي حدود الإمكانيات المتاحة، كما تم انجار دورات تكوينية حضورية مع مراعات التباعد الاجتماعي داخل مراكز تكوين مختصة لعدد مهم من الإطارات والعملة وهو ما ساهم بدوره في تسجيل نسبة انجاز لا باس بها في ظل الظروف الاستثنائية المذكورة سابقا والذي يدفع بدوره نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي لبرنامج القيادة والمساندة.

- **المؤشر 9-1-1-1 : نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات**

المؤشر 9-1-1-1: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2)/(1)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات	%42.9	%58	%60	%67	%111	%75	2023

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـــ 67% سنة 2021 مقارنة بـ58% سنة 2020 وذلك بزيادة تقدر بـ 0.9%وذلك بالرغم من:

- جائحة كورونا التي حالت دون القيام بدورات تكوينية كانت مبرمجة لسنة 2021.
- الحجر الصحي الشامل الذي أدى الى تعطل العمل بالإدارات العمومية وبمراكز التكوين.
- غلق الحدود الجوية والبرية مما أدى الي تأجيل العديد من التربصات والمهمات بالخارج في إطار التعاون الثنائي.

إلا أنّه تم انجاز برنامج تكوين في عدة مجالات نذكر منها:

- تكوين لفائدة 24 إطار بالمركز الوطني للإعلامية في عدة مجالات،
- تكوين في مجال الإعلامية لفائدة 4 إطارات من الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية،
- تكوين عن بعد لفائدة 15 إطار في إطار التعاون شمل عديد المجالات،
- اختبارات مهنية لفائدة 14 عون بالمركز القطاعي للتكوين في مهن الخدمات وبالمركز القطاعي للتكوين في مهن النقل واللوجستيك.

وتجدر الإشارة أنّ الدورات التكوينية عن بعد المنجزة لمجموعة من الإطارات لم يكن لها مفعول مالي يذكر إضافة الى التكوين الذي شمل العملة والأعوان من دون الإطارات، فيما يخص الاختبارات المهنية في سياقة العربات صنف ب أو اختبارات مهنية في اختصاصات أخرى باعتباره لا يدخل في نسبة احتساب المؤشر.

- **الإشكاليات والتدابير التي سيتم اتخاذها لتحقيق الهدف:**
- ضعف في الميزانية المخصصة للتكوين حتى نتمكن من برمجة دورات تكوينية تشمل عديد الاختصاصات ينتفع بها الاطارات والاعوان دون استثناء.
- تعقيد بعض الإجراءات الإدارية لا يسمح باختيار مكاتب تكوين مختصة وكفؤة، تمكننا من إنجاز تكوين معمق ومجدي يساهم في الرفع من جودة الأداء لموظفي الوزارة.
- غياب منصة الكترونية عن بعد والتشجيع عليها والدي من شانه ان يحد من الاعتمادات المرصودة ولحماية الأعوان من انتشار العدوى.

وأمام ضعف الميزانية المرصودة للتكوين سعت الوزارة الى البحث عن موارد تمويل في إطار مشاريع ممولة في إطار التعاون الدولي وقد تم الشروع في انجاز بعض الدورات التكوينية لفائدة إطارات الوزارة بالإضافة الى انجاز بعض الدورات التكوينية من خلال اللجوء الى خبرات من الإدارات التونسية.

الهدف الاستراتيجي 9-1-2: تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات

يعتبر هدف تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات الذي تم تحديده لتقييم برنامج القيادة والمساندة من خلال توفير ظروف العمل الملائمة لإطارات وموظفي الوزارة وترشيد التصرف في المعدات والوسائل في حدود الإمكانات المتاحة والاعتمادات المخصصة وتحسين العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها من مزودين حتى تتمكن من الإيفاء بتعهداتها.

المؤشر **9-1-2-1**: نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1) / (2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	%65	%70	%70	%90	128%	% 80	2023

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

بالنسبة للهدف الاستراتيجي والمتعلق بإحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات لسنة 2021 سجل مؤشر قيس الأداء والمتمثل في نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات نسبة 128% من المبرمج ويعود ذلك أساسا الى الانفراج الذي عرفته البلاد بعد جائحة كورونا وإقرار إلزامية التلقيح وضرورة الاستظهار بجواز التلقيح في أماكن العمل والفضاءات العامة وخاصة في الثلاثية الأخيرة من السنة المالية 2021 حيث فاقت نسبة انجاز الميزانية 99 % وتمكنا من صرف كامل الاعتمادات المخصصة للوزارة تقريبا وتحقيق الهدف الذي تم رسمه.

- **الإشكاليات والتدابير التي سيتم اتخاذها لتحقيق الهدف:**

ومن أهم الإشكاليات التي تعترض تنفيذ الاستشارات والصفقات في الآجال التي تمت برمجتها ضمن المخطط التقديري السنوي للصفقات عزوف بعض المزودين على المشاركة عن طريق منظومة الشراء العمومي على الخط tuneps. بالإضافة إلى طول الإجراءات الإدارية والترتيبية.

- **الهدف الاستراتيجي 9-1-3: تطوير النظام المعلوماتي**
  - **<u>المؤشر 9-1-3-1:</u>** نسبة تطور النظام المعلوماتي

<u>المؤشر 9-1-3-1:</u> نسبة تطور النظام المعلوماتي							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1) / (2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	%65	%70	72%	%67	93%	%75	2023

وعلى مستوى النظام المعلوماتي فقد تم دعم سلامة النظام المعلوماتي من خلال تحيين منظومتي الحماية من الفيروسات والجدار الناري وتجديد رخص استعمالها والسهر على دعم القدرات البشرية من خلال المشاركة في دورات تكوينية في مجال الإعلامية وتعزيز أسطول المعدات الإعلامية وتركيز منظومات إعلامية.

وتم تسجيل نسبة إنجاز للمؤشر تقدر بـ 93% بالنسبة لسنة 2021 ويعود ذلك خاصة إلى:

- تعزيز أسطول الأجهزة الإعلامية من خلال اقتناء حواسيب مكتبية بعنوان سنة 2021 والذي مكن من تغطية جزئية لتجديد الأسطول.
- تحيين منظومات السّلامة المعلوماتيّة: منظومة الحماية من الفيروسات ومنظومة الجدار الناري وكذلك منظومة حفظ المعطيات.
- اقتناء المعدات واللوازم الإعلامية مع تسجيل انخفاض في استعمالها بالنظر إلى إقرار فترات عديدة للحجر الصحي مما ساهم في تقليص النفقات ذات الصلة.
- إنجاز تدقيق في سلامة النظام المعلوماتي للوزارة.
- عدم التمكن من تنفيذ كلي لبرنامج التكوين نظرا لتخلي بعض المؤسسات التي تم اختيارها عن المحاور ذات الصلة وانعكاسات فيروس كورونا على التقليص في نسبة التكوين الحضوري.
- المساهمة في الدراسة الاستراتيجية والعملية لوظيفة التعاون الدولي وتحديد ملامح النظام المعلوماتي الخاص بالتعاون المالي الدولي.
- المساهمة في إعداد بوابة النفاذ إلى السوق الذي يمكن من تسهيل النفاذ إلى الأسواق والتسريع في برنامج التقليص من التراخيص الإدارية وتراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية من خلال مراجعة الأمر الحكومي 417 لسنة 2018 ونشر القائمة السلبية للأنشطة الاقتصادية المنظمة بتراخيص.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به) :

قدرت إنجازات سنة 2021 في حدود 93% باعتبار إنجاز جل المشاريع المبرمجة ماعدا التكوين الذي استأثر بتداعيات فيروس كورونا المستجد.

الإشكاليات والتدابير التي سيتم اتخاذها لتحقيق الهدف:

هذا وسيتم تدارك النقائص من خلال اللجوء الى المشاريع المدرجة في اطار التعاون الدولي وتخصيص اعتمادات للتكوين في المجالات ذات العلاقة بالنظام المعلوماتي للوزارة والرامية الى رقمنة أنشطة الوزارة والمتعلقة بالتعاون الدولي ودعم الاستثمار وغيرها.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2021	إنجازات	الإنجازاتمقارنة بالتّقديرات 2021

		ق.م التكميلي (1)	2021 (2)	المبلغ (1) - (2)	% نسبةالإنجاز (2)/ (1)
التأجير العمومي	اعتمادات التعهد	5 328	5 240	- 88	98.3%
	اعتمادات الدفع	5 328	5 240	- 88	98.3%
وسائل المصالح	اعتمادات التعهد	5 021	4 696	- 325	93.5%
	اعتمادات الدفع	5 021	4 578	- 443	91.2%
التدخل العمومي	اعتمادات التعهد	414	413	- 1	99.8%
	اعتمادات الدفع	414	413	- 1	99.8%
الاستثمارات المباشرة	اعتمادات التعهد	330	231	- 99	69.9%
	اعتمادات الدفع	330	230	- 100	69.6%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد			0	
	اعتمادات الدفع			0	
الجملة	**اعتمادات التعهد**	**11 093**	**10 580**	**-513**	**95.4%**
	اعتمادات الدفع	**11 093**	**10 460**	**-633**	**94.3%**

جدول عدد 2

تنفيذ ميزانية برنامج ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب لأنشطة
(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2021	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2021	
	ق. م التكميلي (1)		المبلغ (2) - (1)	% نسبة الإنجاز (2)/ (1)
نشاط عدد 1: القيادة	506	1 102	596	217.8%
نشاط عدد 2: المساندة	10 587	9 358	- 1 229	88.4%
المجموع	**11 093**	**10 460**	**- 633**	**%94.3**

ناهزت نسبة إنجاز برنامج القيادة والمساندة 94% في سنة 2021. ويعود هذا الفارق في الإنجاز الى :

- الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد على إثر تفشي فيروس "كورونا" والتي حالت دون تنظيم التظاهرات الدورية والاستثنائية ذات الصبغة الوطنية وقلصت في المهمات بالخارج المرتبطة أساسا بمهام الوزارة وقد تم تحويل الفواضل التي سجلت في بعض الفقرات الخاصة بنفقات التسيير من ذلك الاعتناء بالبنايات، مصاريف نقل الأشخاص بالخارج، مصاريف المهمات والتظاهرات لخلاص القسط الثاني من معين كراء مقر الوزارة وذلك بالنسبة لوسائل المصالح.
- اما بالنسبة للاستثمارات المباشرة والتي بلغت نسبة انجازها 69.6% يعزى ذلك خاصة الى الاعتمادات المخصصة للاعتناء بالبناءات والتي لم يتم صرفها نظرا الى نقلة الوزارة الى مقرها الجديد وفي المقابل قامت الوزارة بتقديم مقترح لمصالح وزارة المالية قصد تحويل

هذه الاعتمادات لاقتناء سيارات وظيفية نظرا لتقادم أسطول السيارات والذي لم يحظى بالموافقة.